[19] عن المؤثر وكفاية العلة للحدوث كان وجود الضد المستغنى عن العلة مانعا عن حدوث ضده، فلا محالة يتوقف حدوث ضده على ارتفاعه، نعم على القول الاخران لم يكن للضد مقتض، أو لم يكن شرطه متحققا فعدمه يستند الى عدم المقتضى أو عدم الشرط، وان كانا موجودين ومع ذلك لم يوجد كان ذلك مستندا الى مقتضى الضد الموجود أي مقتضى البقاء المانع من تأثير مقتضى ضده. فانه يرد عليه ان المبنى فاسد، لان سر الحاجة في وجود الممكن الى العلة انما هو امكانه وفقره الحقيقي، وفى هذه العلة لا فرق بين الحدوث والبقاء، بل الحدوث والبقاء شئ واحد، وهو الوجود والتحقق في عالم الكون، غاية الامر ان لم يكن الوجود مسبوقا بالعدم كان هو الحدوث، وان كان مسبوقا بمثله يعبر عنه بالبقاء، وان لو حظ ذلك في الموجودات يظهر بداهة ذلك، ولو فرضنا ان السراج اضئ فما دام يكون متصلا بالقوة الكهربائية أو كان النفط في المنبع اوما شاكل يكون مضيئا، ومع انتفاء العلة ينعدم الضوء وهكذا في ساير موارد العلة المعدومة، واما ما يرى من بقاء جسم موضوع على الارض ما لم يرفع برافع، وبقاء العمارات التى بناها البنائون سنين متطاولة، و بقاء الجبال، والاحجار ونحوها من الموجودات الطبيعية على سطح الارض، فهو ليس من بقاء الموجود بلا علة، بل العلة للبقاء انما هي خصائص تلك المواد الطبيعية وقوة الجاذبة العامة التى تفرض عليها المحافظة على وضعها - وقد صارت عمومية تلك القاعدة في هذه الايام من الواضحات - وقد اودعها ا تعالى في هذه الكرة الارضية للتحفظ على الكرة وما عليها على وضعها ونظامها الخاص، فالمتحصل احتياج البقاء الى المؤثر. اضف الى ذلك انه لو تم ذلك فانما هو في الموجودات العينية الخارجية لا في افعال العباد فانه ليس لاحد التفوه بان من شرع في فعل يتم ذلك وان لم تبق ارادته المتعلقة به مثلا من كبر يتم صلاته بنفسها وان انعدمت الارادة: والوجه في ذلك ما تقدم في مبحث الطلب والارادة من ان الفعل الاختياري ما سبقه اعمال القدرة والاختيار وهو فعل اختياري للنفس وليس من الصفات ويكون هو الواسطة بين الشوق والفعل الخارجي، و عليه فالفعل الارادي تابع لاعمال النفس قدرتها في الفعل فان لم يعملها استحال تحققه. _____